

سياسة خصوصية المانحين

مقدمة.

تُلزم سياسة خصوصية المانحين جميع منسوبي جمعية قنا للخدمات الإنسانية من أعضاء مجلس إدارة ومديرين تنفيذيين وموظفين ومتعاونين ومتطوعين، بالمحافظة على خصوصية بيانات المانحين والمتبرعين والمتطوعين والمستفيدين وعدم الإفصاح عنها أو مشاركتها مع أي شخص كان .

وتشمل: جميع البيانات الشخصية، البريد الإلكتروني، المراسلات، أو أي بيانات أخرى تقدم للجمعية من المتطوعين والمانحين والمتبرعين أو المستفيدين من خدمات الجمعية .

سياسة الخصوصية .

- تتعامل جمعية قنا للخدمات الإنسانية مع بيانات المتعاملين معها من متطوعين، ومانحين، ومتبرعين أو مستفيدين بدرجة عالية من السرية .
- تلتزم الجمعية بعدم بيع أو مشاركة أو المتاجرة ببيانات المتعاملين معها مع أي جهة أخرى بدون أخذ موافقتهم على ذلك .
- تسمح الجمعية للمتبرعين بربط أسمائهم علانية بتبرعاتهم .

المعلومات التي تجمعها الجمعية عن المانحين .

تستخدم الجمعية المعلومات الشخصية للمانحين بهدف متابعة المدفوعات والتواصل مع المتبرعين فيما يتعلق بالمنحة .
وهذه المعلومات قد تشمل على: الاسم الرباعي، المبلغ المتبرع به، العنوان، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، أو أي معلومات شخصية أخرى فيما يتعلق بالتبرعات عن طريق الشيكات وتتضمن البيانات الظاهرة على الشيك .

كيفية استخدام معلومات المانحين .

- إصدار الإيصالات وخطابات الشكر للمتبرعين على تبرعاتهم .
- الأبحاث والتقارير الخاصة بالجمعية .
- توثيق البيانات .
- تقديم التقارير للجهات الحكومية وفقاً لما تقتضيه الحاجة .
- الدراسات الاستقصائية والمقاييس وغيرها من الأغراض التحليلية .
- الأغراض الأخرى المتعلقة بعمليات جمع التبرعات .

سياسة خصوصية المانحين

الإفصاح عن المعلومات

قد تكشف الجمعية عن المعلومات التي لديها عن المانحين عندما يقتضي القانون بذلك، أو عند الحاجة لحماية حقوقها أو خصوصيتها أو سلامتها أو ملكيتها أو متبرعيها .

معلومات مهمة

- بالتبرع للجمعية، فإنك توافق على جمع معلوماتك الشخصية وتخزينها والكشف عنها في حال الضرورة .
- يمكنك الاتصال بنا دائمًا للإجابة عن استفساراتك بخصوص هذه السياسة من خلال بيانات الاتصال الخاصة بنا على عناويننا المنشورة رسميًا .



المراجع والإعتماد

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد هذه السياسة/ اللائحة،

في اجتماع مجلس إدارة الجمعية رقم: (٥)،

بتاريخ: ٢٣ / ٠٨ / ١٤٤٢هـ،

الموافق: ٠٦ / ٠٤ / ٢٠٢١م،

وتحل محل جميع السياسات السابقة بشأنها ..